S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24632
7 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
موجهة إلى الأمين العام من النائب الأول
لوزير خارجية جورجيا

بالاشارة إلى بيان رئيس مجلس الامن ، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر بشأن الحالة في جورجيا ، نكون ممتنين إذا ما عُمم نص البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) تيدو جاباريتذي
النائب الاول لوزير خارجية جورجيا

071092

92-48620 ٢٢٨٦ش(٩٢) 071092 071092

المرفق

بيان النائب الأول لوزير خارجية جورجيا ، تيدو جاباريتذي
إلى مجلس الامن بتاريخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢

بالامس فقط نالت جورجيا استقلالها وانطلقت من ثم على طريق التحول الديمقراطي . على أننا لم نكد نعرف أن جمهورية جورجيا سوف تضطر اليوم الى مناشدة المجتمع الدولي طلبا للمساعدة نظرا لان مجرد وجودها بحد ذاته بات مهددا بالخطر . إن جورجيا اختارها مخطط أكبر منها لتكون الساحة التي يتم فوقها تسوية الصراع الابدي بين أسلوب الحياة القديم وبين أسلوب التفكير المستقبلي .

لقد أدى النزاع المسلح في واحدة من مناطق جورجيا وهي أبخازيا ، الذي حرضت عليه مجموعات متنوعة من الانفصاليين المحليين والقوى القومية لكونفيدرالية الشعوب القوقازية والعناصر الرجعية في بعض الهياكل الحكومية في روسيا ، بمن فيها ممثلو المؤسسة العسكرية ، إلى أن انطلقت من عقالها مؤامرة متقنة التخطيط ترمي إلى انتهاك سيادة جمهورية جورجيا وسلامة أراضيها .

أما قيادة أبخازيا ، فقد استغلت الوضع السياسي المعقد في جورجيا فمضت الى محاولة ترمي لتحويل الجمهورية المستقلة ذاتيا إلى وكر للإرهابيين والمرتزقة الذين يوقفون القطارات ويسلبونها ، ويخربون الطرق الرئيسية والجسور مما يؤدي إلى تلف للممتلكات والبيئة . ولقد اختطفت شخصيات سياسية منها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتحولت أبخازيا إلى مركز لإدارة أنشطة الإرهاب والتخريب والتي توجه نحو بقية جورجيا وما وراءها .

في الوقت نفسه ، تجاهل قادة أبخازيا علنا قوانين جورجيا بل تجاهلوا دستورهم هم . لقد احتكروا السلطة ورفضوا المحاولات المتكررة من الجانب الجورجي لإرساء علاقة جديدة تماما ضمن حدود موحدة لا تتجزأ ويعترف بها المجتمع الدولي .

وما برحت جورجيا تعمل انطلاقا من المبادئ الاساسية التي اعتمدها طويلا مجتمع الدول المتحضر ، ألا وهي أن استقلال أي دولة لا يمكن أن يبنى على حساب المصالح الوطنية للدول الاخرى ولا سيما تلك التي ظلت تعيش في جوار متقارب عبر القرون .

ومن غير المقبول أن يتم تحت ستار حق تقرير المصير التجزئة الفعلية لإقليم دولة ديمقراطية عضو في الامم المتحدة . بل ان الامر يثير المزيد من الفزع عندما يحدث هذا في الدولة التي تراعي جميع قواعد القانون الدولي وخاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات الإثنية .

وفي حالة جورجيا - أبخازيا ، يزداد الوضع تعقيدا من خلال حقيقة أن الانفصاليين لا يشكلون سوى شريحة ضئيلة من مجمل سكان جمهورية الابخاز المستقلة ذاتيا . ولا يعرف العالم إلا قليلا عن حقيقة أن الابخازيين لا يشكلون سوى ١٨ في المائة من مجموع سكان أبخازيا نفسها .

ونحن نرى أن من الخطأ أخلاقيا أن يتم استغلال القوانين واجراءات الانتخاب التمييزية لكي يتاح للناخبين من قومية واحدة تشكل ١٨ في المائة ، أن يرسلوا إلى برلمان جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتيا عددا من النواب أكبر مما يرسله ناخبو مجموعة أخرى تشكل نصف سكان أبخازيا . ومن المستحيل عمليا إنشاء وصون مناطق سياسية خاصة أو مناطق انتخابية أو غيرها للابخازيين وحدهم ، بما يضر القوميات الاخرى ، ولا من المتصور فصل الاقليات الإثنية التي تعيش في أبخازيا عن بعضها البعض .

على أن هذه الحالة لا تختص بها جورجيا وحدها . فهناك دراسات حالات مماثلة يشار اليها في الوثائق المعترف بها عالميا مثل إعلان الامم المتحدة الصادر عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي ، ووثيقة هلسنكي الختامية وما تلتها من وثائق صادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك الإعلان الصادر عن اجتماع القمة الثاني في هلسنكي .

إن هذه الوثائق تدعو إلى حماية حقوق الاقليات القومية ، كما تدعو إلى تحمل هذه الاقليات مسؤولياتها . وإذ تدرك جورجيا إدراكا كاملا هذه المنطلقات الاساسية ، فقد واصلت التفاوض حول قضية المركز السياسي لأبخازيا حتى في وقت اضطرت فيه إلى أن تعلن حالة طوارئ لحماية السكك الحديدية الممتدة من الاتحاد الروسي إلى أرمينيا .

وبما أن قادة أبخازيا رفضوا أن يوقفوا بصورة فعّالة الانشطة التي تقوم بها الجماعات المخربة التي تتخذ مقرها في أبخازيا ، فقد اضطرت جورجيا الى أن تعيد توزيع قواتها المسلحة ضمن هذه المنطقة . إن لكل بلد ذي سيادة الحق في حماية أمن سكانه وسلامة أراضيه من خلال مطاردة ومعاقبة الارهابيين ما داموا باقين ضمن حدود

الدولة وولايتها القضائية . وما جاءت إعادة وزع القوات المسلحة لجورجيا من جهة في البلاد إلى جهة آخرى - وهي في هذه الحالة أبخازيا - إلا الحال الممكن الوحيد في ظل الظروف السلبية القائمة في ذلك الوقت .

ومن سوء الحظ ، قوبل تحريك القوات هذا بإطلاق النار من جانب ما يسمى بالحرس الوطني الابخازي . وهكذا تفجر النزاع المسلح . بيد أن المسؤولية تقع تماما على عاتق هؤلاء القادة الذين تذرعوا بحجج زائفة لحماية الاستقلال فما كان منهم إلا أن ساقوا البلاد إلى مواجهة دموية . ومن ثم فالاتهامات بأن حكومة جورجيا حرضت على "عدوان" أو "احتلال" غير مقيد لأبخازيا ، اتهامات لا أساس لها تماما من الصحة كما أنها بعيدة تماما عن الحقيقة .

وفضلا عن ذلك ، فإن ما تلى من حوادث يبرر إعادة وزع القوات المسلحة لجورجيا التي وصلت إلى الحدود مع روسيا ، ووضعت المنطقة تحت سيطرتها ، ومن ثم قطعت السبيل بصورة فعّالة على الانشطة الارهابية .

ولقد تظاهر الانفصاليون الابخاز بأنهم على استعداد لمفاوضات سلمية ، ولكن تبين أن هذا لم يكن سوى ستارة دخان أخرى بدأوا من خلفها في تلقي أحدث أسلحة العصر من مصادر شتى ، بما في ذلك ما يسمى بكونفدرالية الامم القوقازية .

إن هذه الكيانات غير المشروعة في الطرف الجنوبي الاقصى من روسيا ما برحت لسنوات تعارض بنشاط الحكومة الديمقراطية للرئيس يلتسين ، وتشجع أسوأ أشكال التعصب الديني والعقائدي والانتهازية السياسية . ومن ثم ، فلا عجب أنه عند بداية النزاع الأولى في أبخازيا ، أعلن ما يسمى برئيس وبرلمان هذه المنظمة غير الشرعية وغير الحكومية ، الارهابية في جوهرها ، أن بلدنا وعاصمته منطقة كوارث ، وإضافة لدعوة الى انتهاج أي سبيل من سبل الارهاب بما في ذلك أعمال القتل الجماعي .

ولقد قامت آلاف مؤلفة من الارهابيين والقتلة المأجورين باختراق حدود جورجيا لا يزالون يخترقونها حتى لقد أصبحوا يفوقون الانفصاليين الابخاز عددا .

إن قوات جورجيا وجدت نفسها في واقع الأمر داخلة في غمار حرب كاملة غير معلنة مع المرتزقة ويجري شنها من إقليم بلد مجاور . وهناك من يود أن يعزو هذه الحرب إلى كوامن دينية ، ولكن ليس هناك أبعد من ذلك عن الحقيقة . فالتسامح الديني والعرقي كانا يشكلان دائما عناصر الثقافة السياسية للدولة في جورجيا . ولهذا فالنداءات التي يوجهها الاوليون المسلمون في الكونفيدرالية لمساعدة الابخازيين بحكم الديانة المشتركة ، نداءات مضللة وترمي إلى التشويه ، إن لم يكن الى الاخفاء المباشر للحقائق . إن هذا النزاع ليس له انعكاس ديني من قريب أو بعيد . وبهذه المناسبة ، فالمسلمون يشكلون النصف فقط من الـ ٨٠ ألف من الابخاز الإثنيين أما النصف الثاني فديانتهم المسيحية .

ومن اليسير ادراك الهدف الحقيقي المتوخى في هذا الصدد . إنها محاولة لاقتطاع أبخازيا من جورجيا وتوحيدها مع ما يسمى بالكونفيدرالية ، ومن ثم الحصول على منفذ إلى البحر . وليس صدفة أن العاصمة الحالية لأبخازيا - سوخومي - أُعلنت في الوقت نفسه عاصمة الاتحاد الكونفيدرالي المزعوم .

ومن أسف أن حكومة الاتحاد الروسي لا تستطيع أن توقف على نحو فعّال تسلل المرتزقة إلى اقليم جورجيا . أما بالنسبة لحكومة جورجيا ، فلا تملك بعد السلطة التي تتيح لها مراقبة جميع الممرات في الجبال .

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ، تم التوصل إلى اتفاق في موسكو يتعلق بحل النزاع الابخازي بالوسائل السلمية . وقد أبلغ مجلس الامن بذلك في وقت سابق . وأنيط باللجنة الثلاثية تنفيذ هذه الاتفاقات . على أن أهم جوانب الحل هو القرار باستخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسي لنزع سلاح المرتزقة المسلحين وطردهم من منطقة الصراع ، علما بأنهم جاؤوا من روسيا وهم مواطنون روس . ومع ذلك ، فلم ينجز شيء لوضع نهاية حقيقية لهذا الصراع ، لا من جانب ممثلي روسيا أو أبخازيا ، ولا من جانب وحدات الجيش الروسي التي نُشرت في المنطقة .

وقد جرى تعديل الجدول الزمني لانسحاب المرتزقة من أبخازيا وإعادة تعديله بلا نهاية . وفي الوقت ذاته ، كانت أعداد الوحدات المسلحة في تزايد مستمر . ومن المثير للدهشة حقا أن هذه الوحدات كانت تجلب في هذه المرة بواسطة السفن والمراكب الصغيرة التي تملكها أو تسيطر عليها البحرية الروسية الرسمية . وأصبح من الواضح عندئذ أن المؤامرة الواسعة النطاق التي ذكرتها أعلاه ، أي التي يشترك فيها

الانفصاليون الابخاز ، والإرهابيون المتعصبون قوميا من كونفيدرالية الامم الجبلية ، والقوى الرجعية من داخل هياكل الدولة في روسيا ، قد ظهرت عمليا في رائعة النهار .

وإن هذه المؤامرة تسعى إلى تحقيق أهداف ثلاثة . فهي أولا تستهدف النيل من سيادة جورجيا وزعزعة استقرارها المتزايد . وبالفعل ، فإن استقرار جورجيا وحيادها وازدهارها تعني بالنسبة لبعض الفئات من البشر ، نهاية تطلعاتهم الاستعمارية التاريخية .

وثانيا ، فإن أفعال القادة الروس المحليين ، التي تتوفر فيها جميع عناصر "ثورة جنرالات" ، موجهة نحو قلب روسيا الديمقراطية ، والرئيس يلتسين ، والإجراءات الإيجابية التي بدأها . ولكن ، ينبغي القول أيضا إن من المستغرب من الرئيس يلتسين أنه لم يتنصل بعد من الإعلان الذي أصدره البرلمان الروسي ليشكل الأساس السياسي والقانوني لهذا العدوان ، وأنه لم ينأ بنفسه عنه على الاقل .

وثالثا ، وهذا أمر ينبغي أن يكون بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ، فإن ما قد يبدو على البعد مناوشة حدودية محلية ، إذا ترك وحده في واقع الامر لشعبي الدولتين المشتركتين مباشرة في النزاع ، فإنه قد يبلغ أبعادا اقليمية . وفي الواقع ، فبمجرد النظر إلى جسامة انتهاكات حقوق الإنسان ، يصبح الأمر بالفعل قضية عالمية . وهذا يجعلني أتذكر أن الأزمة في يوغوسلافيا قد بدأت وتطوّرت على غرار المخطط ذاته .

وفيما يلي بضع حقائق في هذا الصدد : لقد عاود الجانب الابخازي الاستيلاء بسرعة على المواقع التي جلت عنها قوات جورجيا وفقا لاتفاقات موسكو . وقد كان هذا التحول ، وما زال ، مصحوبا بأعمال القتل الجماعي والتخريب والفظائع التي حدثت على نطاق واسع . ففي ميناءي غاغرا وبيتزوندا أعدم بصورة انتقائية أكثر من ٨٠٠ شخص من رعايا جورجيا خلال الأيام الثلاثة أو الاربعة الماضية . وقد جرى تجميع الأسماء مقدما بواسطة الميليشيات المحلية ذات الاصل الابخازي . وقد دفن الكسندر بيتيساشفيلي حيا ؛ وأطلق الرصاص على غوغينيشفيلي وأمه بصورة وحشية في منزلهما ؛ ويجري استخدام الأسرى كأهداف متحركة ، ويجري إحراق عدد منهم أحياء . ووفقا للبيان الصادر عن المدير الابخازي الجديد لمدينة غاغرا ، تم إعدام ٦٥ رجلا وإمرأة عند شاطئ المدينة المركزي ليلا ودفنوا في مقبرة جماعية .

إننا نتهم رسميا هؤلاء الخارجين على القانون بارتكاب فظائع يعجز عنها الوصف ومعاملة الأسرى ، فضلا عن السكان المدنيين معاملة فظة بصورة غير عادية . وهؤلاء السكان يحدق بهم خطر القتل الجماعي والإبادة ، وقد تعرّضوا للتعذيب والمعاملة المهينة على نطاق واسع . ونحن نعتزم أن نطلب إلى محكمة العدل الدولية توصيف هذه الأفعال باعتبارها جرائم حرب ومعاملة مرتكبيها وفقا لذلك ، أي تقديمهم للمحاكمة ومعاقبتهم جزاءً وفاقا .

وبوسعنا أن نذكر المزيد والمزيد . والسؤال الطبيعي هو كيف أمكن حدوث ذلك ، ومن هم الذين يحمون ويشجعون مصاصي الدماء الجدد في القرن العشرين ؟

ومن الحقائق الثابتة أن عدد الإرهابيين القوقازيين الشماليين قد تضاعف منذ انعقاد اجتماعات موسكو فوصل الآن إلى ٠٠٠ ١٠ شخص . وهم مسلحون بأحدث أسلحة العصر - عشر دبابات من طرازي T-72 و T-80 ؛ ونظم حديثة مضادة للطائرات ؛ وقذائف أرض - جو ، وما إلى ذلك - وبإيجاز ، فهم مزودون بأسلحة لا يملكها سوى الجيش الروسي . وقد بدأت هذه الأسلحة في الظهور في حوزة الأبخاز والقوات الإرهابية خلال الأسبوعين الأخيرين .

من الذي يعطي هذه الأسلحة للجانب الأبخازي ؟ والأهم من ذلك ، من الذي يقوم بصيانتها واستعمالها ؟ ليس هذا بسؤال أكاديمي محض . فمن الحقائق المعروفة أنه يلزم توفر أفراد مدربين تدريبا عاليا لتشغيل النظم الحديثة المضادة للطائرات . وهذا النوع من الخبرة الفنية لا يتوفر حاليا ، لحسن الحظ ، بين الجماعات الإرهابية .

إلا أن نقص التدريب هذا قد عوضته تماما "المشورة التي جاءت في موعدها" المقدمة من الجنراليين كوندراتيف وسيفوتكين - القائدين المحليين للجيش الروسي ، اللذين اتخذا مقرهما في غودوتا ، بجوار مقر الانفصاليين الأبخاز .

وأثناء النزاع ، تقوم القوات الروسية المنتشرة في المنطقة بمنع الوحدات التابعة لجورجيا من القيام بعمليات نشطة وتحد بذلك من تحركاتها ، فيما توفر هذه القوات للجانب الآخر جميع أشكال حرية العمل اللازمة . وقد قامت طائرة روسية من طراز SU-24 بمهاجمة وإسقاط طائرة هليكوبتر للإنقاذ تابعة لجورجيا . وقتل قائد الهليكوبتر . وهذا هو مجرد مثال واحد من كثير من الحوادث التي وقعت .

واسمحوا لنا أن نتساءل ، ما هي المهمة التي يقوم بها طرادان روسيان في المياه الإقليمية لجورجيا ، ولماذا يطلقان النار على مواقع جيش جورجيا خارج بيتزوندا ؟ ولماذا تمنع القوات الجوية الروسية القوات الجوية الصغيرة التابعة لجورجيا من الطيران ، لا في مهمات قتالية فحسب بل في مهمات الإنقاذ الإنسانية أيضا ؟ ومن الذي قام بالفعل بمهاجمة الطائرة التي كان يستقلها السيد شفرنادزه ، رئيس مجلس الدولة ؟

إذا أجبنا على جميع هذه الأسئلة بأمانة وصراحة ، لا يمكن للمرء إلا أن يتوصل إلى النتيجة المحزنة التي مفادها أننا نواجه انتهاكا وإهمالا جسيمين لقواعد القانون الدولي المعترف بها . وليس هذا بأقل من محاولة ثالثة لضم جورجيا ؛ حيث كانت المحاولتان الأولى والثانية بطبيعة الحال في عامي ١٨٠١ و ١٩٢١ على التوالي .

إن جورجيا عزلاء أمام العدوان المباشر ، الذي لا تستطيع حكومة روسيا المركزية كبحه بسبب تعقد الوضع المحلي والسياسي . إلا أن الديمقراطيين الروس ينبغي أن يدركوا أن الحالة في جورجيا ليست حادثة منعزلة . بل أنها محاولة لعكس اتجاه التراجع التاريخي للقوى الرجعية المناهضة للديمقراطية على جميع الجبهات . فإذا ما نجحوا في جورجيا ، فإن ذلك سيمثل ضربة قوية ومزعزعة للاستقرار فيما يتعلق بعملية إقامة مجتمع ديمقراطي حديث في روسيا على أساس القيم الإنسانية العالمية وسيادة القانون الدولي . ولهذا السبب فإذا ما رفع الديمقراطيون الروس صوتهم اليوم دفاعا عن جورجيا ، فهم سيقطفون ثماره الوفيرة غدا .

والسؤال الجوهري المطروح اليوم هو ما إذا كان سيسمح للديمقراطية الوليدة في جورجيا أن تموت أو أن المجتمع العالمي سينهض لإنقاذها . إننا نأمل أن يتحقق الأمر الأخير .

وعلى أي الحالات ، فإن شعوب جمهورية جورجيا على اختلاف أصولها القومية والإثنية أو انتمائها الديني ، وهي التي تعتز بمثل الاتحاد والديمقراطية وحب السلم والازدهار لجورجيا ، سوف تهب لأداء واجبها الوطني نحو بلدها .

وثمة شيء آخر . فكل ما قلناه اليوم ، بصورة أو بأخرى ، قد تناوله بالفعل السيد شفرنادزه في كلمته التي ألقاها أمام الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وهي المرة الثانية التي تنبأ فيها بالتآمر الوشيك على الديمقراطية وانتهاك حرية الشعوب في الاختيار ، وحذر المجتمع الدولي منه .

إن الحالة في جورجيا خطيرة . وإنني حتى وأنا أتكلم هنا ، ثمة أناس يموتون والحرب مستعرة بلا هوادة . ونحن في جورجيا نعلّق آمالا وتوقعات عالية على هذه الدورة لمجلس الامن .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر الامم المتحدة ، ومجلس الامن ، والامين العام ، على كل ما قاموا به بالفعل . فقد كان لبعثة الامم المتحدة السابقة لتقصي الحقائق أثر إيجابي كبير من الوجهتين السياسية والنفسية . ولسوء الحظ . فإن الاحداث التي وقعت مؤخرا قد طغت على التقرير الممتاز الذي أعدته الامانة العامة .

لقد جئنا إلى هنا التماسا للسلم . وهذه آخر فرصة بالنسبة لنا لتوجيه انتباه المجتمع العالمي إلى الظلم الفادح الذي ترتكبه قوى الرجعية والظلام ضد أمة صغيرة محبة للسلم لا تتوفر لها الحماية .

إننا نؤمن بأن الامم المتحدة ، بحكمتها الجماعية وسجلها المشرّف الطويل في حماية البلدان الصغيرة ، لن تصدنا صفر اليدين . ونعتقد أن الامم المتحدة ستتوصل إلى طريقة لإيجاد أسرع حل ممكن للعدوان العسكري ولبدء محادثات للسلم في المنطقة ، انطلاقا من الالتزام الكامل باتفاقات موسكو المؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وهي الاتفاقات التي ينبغي أن تكون أساسا للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة للنزاع . وفي هذا الصدد ، سنطلب إلى مجلس الامن أن يأذن للامين العام بإيفاد ممثله الشخصي إلى القوقاز .

ونود أن نطلب إلى مجلس الامن أن يرسل وحدة صغيرة من قوات حفظ السلم التابعة للامم المتحدة إلى المنطقة . وإنا ندرك الآثار المالية والسوقية لهذا الطلب ، ولكن الحالة تبرر هذا العمل . وإذا تعذّر تحقيق هذا المطلب ، فإننا نلتمس مع ذلك من مجلس الامن أن ينظر في إمكانية إيفاد عدد يتراوح بين ١٠ و ١٥ من المراقبين العسكريين للعمل تحت رئاسة المبعوث الشخصي للامين العام .

كما نعتزم أن نقدم شكوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية للتحقيق في الفظائع والانتهاكات العديدة المرتكبة لاتفاقيتي فيينا ولاهاي .

وسنستخدم جميع المنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة فضلا عن السلطة الادبية للامم المتحدة لإسماع صوتنا للجمهور بعامة .

لقد تكلمنا . وجاء الدور الآن على الامم المتحدة . إننا نطلب التعاطف والفهم والعدل . وليس هذا بمطلب كبير علينا . ولكن هذه العناصر تعتبر حيوية بالنسبة لنا ولجميع الديمقراطيات الجديدة في العالم .

- - - - -